



جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

العام الدراسي: 2025-2026

المادة: التحديث في الدول الإسلامية المعاصر

عنوان المحاضرة: محمد مصدق وتأميم النفط في إيران

المحاضر: م. د. حميد فارس حسن

الايميل الجامعي الرسمي: amosawee.hameed@tu.edu.iq

في آب 1949 وعلى خلفية نتيجة انتخابات البرلمان الإيراني، في دورته السادسة، والتي رافقتها عمليات التزوير كبيرة، اذ حاول البلاط الحصول على اغلبيه المقاعد لمؤيدي الملكية، الامر الذي أدى الى اندلاع احتجاجات المعارضة التي نظمت في الرابع عشر من تشرين الأول 1949 اعتصامات في حدائق القصر الملكي، شارك فيها الدكتور مصدق وعدد من السادة والطلبة لإبلاغ وجهة نظرهم الى الشاه الذي وعدهم بالحد من عمليات التزوير، لكن هذا لم يكن مقنعا لهم مما دفع احد اعضاء منظمة (فدائيان اسلام) الى اغتيال وزير البلاط حسين هاجري في الرابع من تشرين الثاني 1949 المتهم بعمليه التزوير، فاضطرت اللجنة المشرفة على الانتخابات في طهران لإجراء انتخابات جديدة في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1949 والتي، بخلاف سابقتها، وصفت بانها نزيهة نوعا ما، وقد فاز في هذه الانتخابات ثمانية من الوطنيين، وعلى رأسهم مصدق، وقد تمكن هؤلاء من تشكيل تجمع خاص عرف

بـ(الجهة الوطنية) التي تعود فكرة انشائها الى الاعتصام الذي قام به مصدق ورفاقه في حدائق القصر الملكي، وقد طالبت الجهة في اول بيان لها بإجراء انتخابات حرة ،وحرية الصحافة ،وانهاء الاحكام العرفية، وتنفيذ القانون وفقا للدستور، ولكن من اهم المطالب هو تأمين شركة النفط الانكليزية - الايرانية (هي شركة نفط تأسست عام 1908 بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط في مسجد سليمان في ايران كانت تسيطر على النفط الإيراني) كانت تعمل في ايران وكأنها دولة داخل دولة، مستغلة جهود العمال بأجور منخفضة، فقد كانوا يعملون لمدة اثنتي عشرة ساعة مقابل اجر قليل جدا بينما كانوا الموظفون البريطانيون يعملون نصف المدة وبأجر مرتفع جدا.

كانت الارباح التي تدفعها الشركة للحكومة الإيرانية قليلة مقارنة بأرباحها ونتيجة للتنافس بين الدول الاستعمارية تقدم السوفييت بإنشاء شركة مشابهة لشركة الانكليزية مما ادى الى استياء كبير من الوطنيين الذين طالبوا بضرورة التفاوض مع الشركة البريطانية ، لكن الشركة مقابل ذلك قدمت مقترحات اخرى تقضي بمشروع اتفاقية، تتضمن زيادة عوائد الحكومة، وتخفيض اسعار النفط الذي تبعية لإيران، وقد وافقت الحكومة الإيرانية على الاتفاقية، وقدمت المشروع الى مجلس النواب وطلب منه تشكيل لجنة لدراسة الاتفاقية، فتشكلت لجنة من ثمانية عشر شخصا برئاسة مصدق، وكان تقرير اللجنة ضد الاتفاقية لأنها لا تخدم مصالح ايران مما اثار رئيس الوزراء "رزم ارا" الذي كان معروفا بتعاونه مع الغرب.

دعت اللجنة النفطية الى جعل العلاقة مع الشركة قائمة على اساس مبدأ مناصفة الارباح، الا ان الشركة رفضت ذلك بداية الامر، لكن مع تصاعد الاصوات المطالبة بتأمين النفط وافقت الشركة على مبدأ المناصفة لكن ذلك كان بعد فوات الاوان، فقد قدم دكتور مصدق في 9 شباط 1951م اقتراحا الى اللجنة النفطية يقضي بتأمين النفط الإيراني، ونقل هذا الاقتراح الى رئيس الوزراء الذي عارضه بشده والقى خطابا في مجلس النواب اشار فيه الى الارباح التي تجنيها إيران من الشركة في وقت هي بأشد الحاجة اليها.

اثار خطاب رئيس الوزراء الوطنيين الإيرانيين لذلك تم اغتيال رزم ارا واصبح مصدق رجل ايران الاول الذي قدم مقترح تأمين النفط مجددا الى اللجنة النفطية وفي 15 اذار 1950 عرض المقترح وقرار اللجنة المذكورة على مجلس النواب ، والقى مصدقا خطابا اكد فيه على حق ايران بتأمين نفطها، ووقف التدخل البريطاني في شؤونها الداخلية وفي 26 نيسان 1951م تم اجراء التصويت حضي القرار بتأييد اغلبية الاعضاء وهو ما عرف بقانون سحب اليد، كما تقرر في ذات الجلسة تكليف مصدق برئاسة

الوزراء فكان هذا القرار مفاجئ للشاه الذي كان يعد العدة مع البريطانيين لتكليف شخص موال لهم، ولكن لم يكن امام الشاه الا الموافقة على تولي مصدق لرئاسة الحكومة.

لقى مصدق بعد توليته خطابا اوضح فيه ان اهداف الجبهة الرئيسية هي نشر الديمقراطية والحرية وتحقيق رفاهية الشعب الايراني عن طريق ضمان الاستقلال الاقتصادي وتحقيق السيطرة على الموارد الصناعية للشعب، ووضع قرار التأمين موضع التنفيذ واجراء الاصلاحات في قانون انتخابات مجلس النواب والمجالس البلدية.

واجهت حكومة مصدق ازمة سياسية واقتصادية كبيرة، فنتيجة لقرار التأمين تدهورت العلاقات مع بريطانيا، ولم تجدي مذكرات الحكومة البريطانية ولا المفاوضات نفعا امام اصرار الحكومة الايرانية لذلك ارسلت بريطانيا سفنها الحربية الى عبادان وفرضت حصارا على تصدير النفط الايراني مما سبب ازمة اقتصادية كبيرة دفعت مصدق الى طلب العون من الولايات المتحدة الامريكية التي كان دورها بداية الامر يتمثل بدور الوسيط، الا انها سرعان ما ادركت خطورة قرار التأمين على مصالحها الخاصة اذا ما حذت دول اخرى كالدول الخليجية حذو ايران، لذلك وقفت ضد قرار التأمين، واعلنت ايقاف اعمالها في ايران الى حين النظر بقرار التأمين.

حاول الشاه القضاء على حكومة مصدق لكنه واجه معارضة واسعة مما اضطره لإبقائه (مصدق) في منصبه الذي طالب بمنحه صلاحيات واسعة مكنته، لاحقا، من تحديد سلطات الشاه وقام بإعادة اراضي الشاه الى ملكية الدولة، وقلص ميزانية البلاط، واوقف توزيع اراضي التاج، وزاد من عدد حراس الشاه ليكونوا رقباء على تحركاته، واستقطع 15% من ميزانية الجيش وزاد من عدد فرق المشاة وطهر القوات المسلحة من العناصر الموالية للشاه حيث ابعد 130 ضابطا 15 منهم برتبة جنرال، وشكل لجنة للتحقيق في الفساد المستشري بالمؤسسة العسكرية، واصدر قانون للإصلاح الزراعي حرم فيه اغلب الاقطاعيين والملاك من المميزات التي كانوا يحصلون عليها واصلح نظام الضريبة. لقيت اجراءات مصدق معارضة كبيرة داخل البرلمان وخارجه لذلك قام بحل مجلس الشيوخ، واراد حل مجلس النواب، الا ان الشاه رفض ذلك.

أدت سياسية مصدق الى تعدد الاطراف الراغبة في ازاحته، وفي مقدمتها الشاه الذي اصدر اوامره في الخامس عشر من اب عام 1953 بتنحية مصدق، وتعيين جنرال زاهدي محله، ثم سافر الشاه الى بغداد وبعدها الى روما ليظهر الى أن الانقلاب الذي سيقوم ضد مصدق هو انقلاب الشعب، وصل الجنرال زاهدي واثنان من الضباط الى دار مصدق، وتم القضاء على الحرس الخاص وتدمير الدار

بالدبابات، اما مصدق فقد تمكن من الهرب بادئ الامر، الا انه عاد وسلم نفسه، ليقدّم الى محكمة عسكرية في طهران، وقد سجن لمدة ثلاث سنوات وضع بعدها تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام 1967.

المراجع المعتمدة في اعداد المحاضرة:

- 1- جاسم محمد شطب العبيدي، محمد مصدق ودوره في تأمين النفط الإيراني 1951، مجلة البحوث التاريخية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، مجلد 31، عدد 1، يناير 2009.
- 2- ستيفن كنزر، أتباع الشاه: انقلاب امريكي وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط، (ت) سهى الشامي، مؤسسة هنداوي، 2008.
- 3- هوما كاتوزيان، مصدق والصراع على السلطة في ايران، (ت) الطيب الحصري، دار جداول للنشر والترجمة، لبنان، 2014.